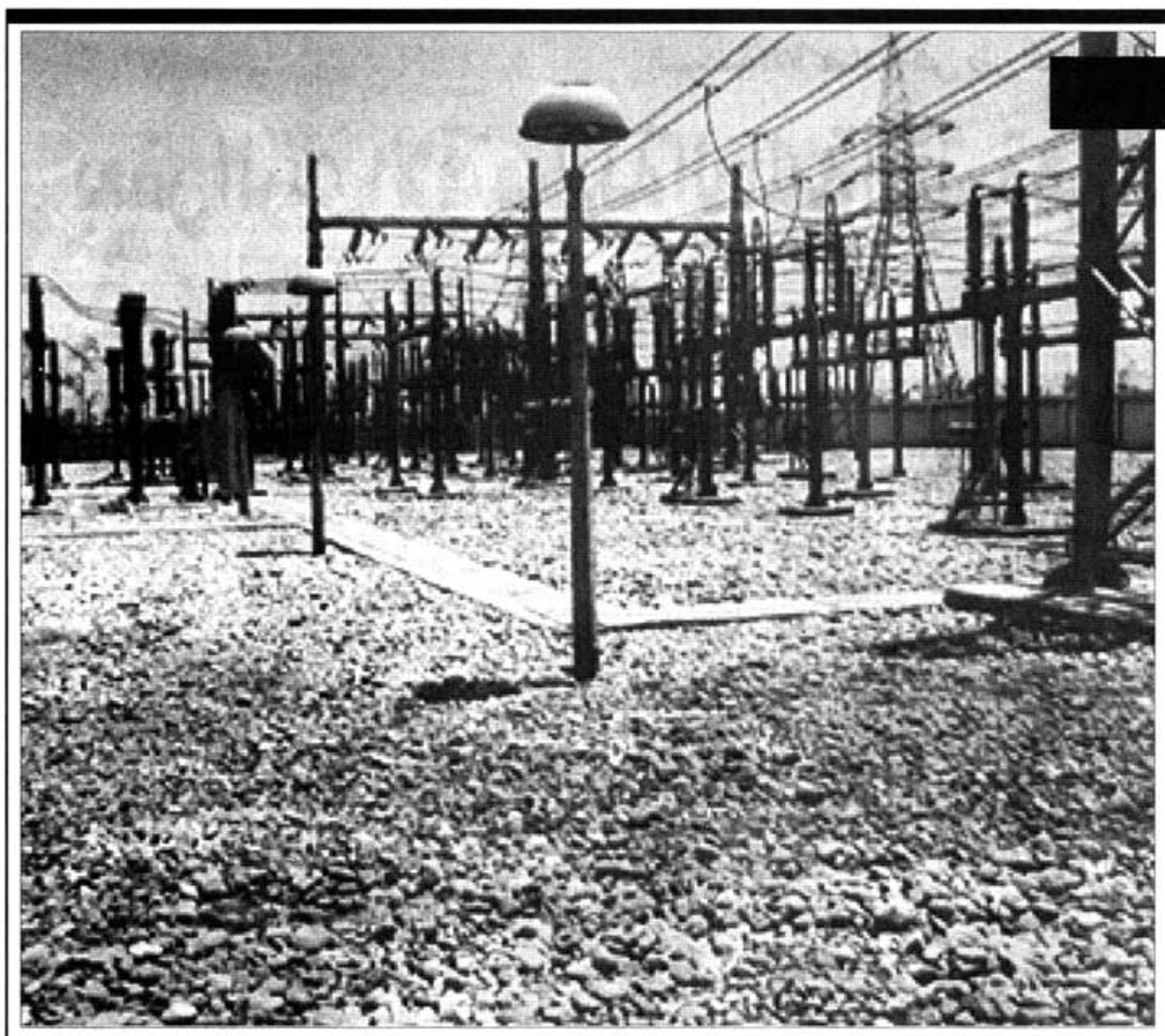

بعد تراجع احتياطى البترول محليا وارتفاع أسعاره عالميا

أشادت جموع المستثمرين بقرار الرئيس مبارك إنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء مؤكدين ان المبادرة الجديدة سوف تضيف ميزة نسبية للاستثمار بمصر لانها ستحقق استقرارا فى أسعار الطاقة وهى أحد أهم مقومات جذب الاستثمار الأجنبى المباشر.

وكان الرئيس مبارك قد أكد خلال افتتاحه المرحلة الثانية لمحطة كهرباء شمال القاهرة ان الاستخدام السلمي للطاقة ليس حكرا على أحد.. وأن مصر تبنى على برنامجها النووى الذى بدأ فى الخمسينيات من القرن الماضى.

وأوضح الرئيس أنه منذ إطلاق مبادرته فى هذا الشأن خلال سبتمبر الماضى جرى إعداد الدراسات اللازمة لبدء العمل فى إنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء لتلبية احتياجات البلاد المتنامية من الطاقة وسط تحديات تفرضها التطورات التى طرأت على أسواق الطاقة العالمية نتيجة تضارب الارقام حول احتياطيات البترول وارتفاع أسعاره من 15 دولارا فى بداية التسعينيات لتتجاوز 90 دولارا حاليا.

المستثمرون: الطاقة النووية.. هى الحل

□ تحقيق - محمد جاد:

محمد المنوفى

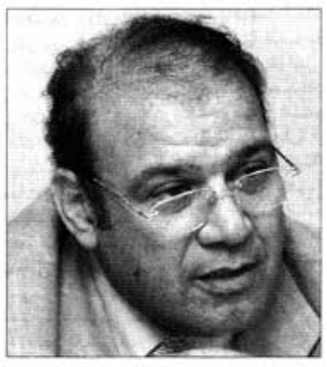
حسن راتب

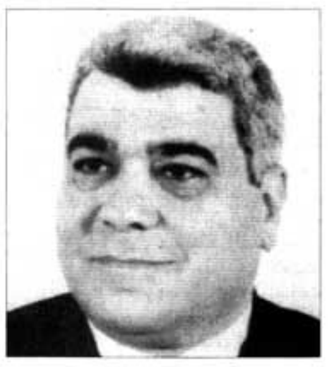
عبدالله حلمى

د. شريف الجبلى

د. نادر رياض

د. نادر رياض: القرار أعاد الروح للاستثمار بمصر .. و70٪ من كهرباء فرنسا من المحطات النووية

د. شريف الجبلى: الإعلان جاء فى الوقت المناسب.. وباق 25 عاما على نضوب الغاز

عبدالله حلمى: استقرار أسعار الطاقة أهم عوامل جذب الاستثمارات

حسن راتب: البحث عن بديل للطاقة ضرورة وليس نوعا من الرفاهة

محمد المنوفى: خطوة جريئة توجد فرص عمل وتشجع التصدير

فى البداية يقول الدكتور مهندس نادر رياض رئيس لجنة الطاقة بجمعية رجال الأعمال المصريين ان اعلان الرئيس مبارك بدخول مصر عصر الطاقة النووية عن طريق الاستخدام السلمى للطاقة النووية فى انتاج الكهرباء نقلة تاريخية غير مسبوقة فى تاريخ مصر عامة وفى تاريخ الصناعة المصرية على وجه الخصوص بعد أن شهدت أسعار البترول عالميا قفزات سعرية مفادها أن تخطى برميل النفط حاجز 90 دولارا خلال الأيام الماضية.

ويؤكد د.رياض ان اعلان الرئيس مبارك جاء بمثابة بث الروح من جديد للاستثمار بمصر لأن الطاقة ومدى توافرها من أهم عمليات جذب الاستثمار المباشر فضلا عن أنها تأتى ضمن أولويات المستثمر الأجنبى حال التفكير فى الاستثمار في أية دولة.

ويوضح ان الطاقة النووية تتميز بانها لا تولد انبعاثات كربونية مما يؤثر سلبا على ظاهرة الاحتباس الحرارى.. فيما تشير بيانات قطاع الكهرباء بمصر اننا فى حاجة الى بناء محطات توليد تصل قدرتها الى 1200 ميجاوات سنويا لمواجهة الزيادة فى الطلب على الكهرباء والتى ترتفع 7٪ سنويا وهو ما يؤكد ضرورة بناء محطات توليد تعمل بالوقود النووى.

ويشير رئيس اللجنة إلى أن هناك 11 دولة حاليا تعمل على بناء 27 محطة نووية لانتاج نحو 21 ألف ميجاوات من الكهرباء منها 8 محطات فى الهند و4 محطات فى روسيا و3 محطات فى الصين ومحطتان فى بلغاريا ومحطة فى اليابان ومحطة فى إيران اما باقى المحطات فتقع فى اوروبا والولايات المتحدة مشيرا الى ان 70٪ من الطاقة الكهربائية المولدة بفرنسا ناتجة عن محطات نووية.

ويستطرد د.رياض قائلا ان اعلان الرئيس وضع مصر على الخريطة العالمية حيث يشهد العالم نهضة صناعية متنامية أدى الى تصاعد معدلات الطلب على استخدامات الطاقة والتى تعتمد أساسا على الطاقة الحرارية المتولدة عن البترول والغاز الطبيعى والفحم وهى مصادر «ناضبة» أو «فانية» لذلك فإن التكنولوجيا العالمية حاليا تعتمد على الطاقة البديلة.. وهو ما يضع مصر في موقع متقدم عالميا فى الدول الآخذة بالمصادر البديلة للطاقة.

ويضيف ان ألمانيا على سبيل المثال حققت نهضة كبيرة فى مصادر الطاقة البديلة خاصة الطاقة الشمسية فى انتاج الكهرباء بما يجعلها تحتل المرتبة الأولى على الاطلاق بين دول العالم محققة زيادة نسبتها 34٪ عام 2005 لتصل الى نحو 57٪ من حجم السوق العالمية وفى المرتبة الثانية تأتى اليابان بنسبة 20٪ ثم الولايات المتحدة الأمريكية فى المرتبة الثالثة بنسبة 7٪ وأوروبا فى المرتبة الخامسة بنسبة 6٪ وباقى دول العالم بنسبة 10٪.

ويستكمل د.نادر رياض حديثه قائلا: إن خطة التنمية فى مصر التى يعتمد عليها البرنامج الانتخابى للرئيس مبارك مفادها الخروج من السنوات العجاف الأربع أو الخمس الأخيرة والارتفاع بمعدل التنمية الى اكثر من 8٪ أو 9٪ عشر سنوات وهى معدلات طموح تتطلب التوسع على التوازى فى حجم الطاقة المنتجة وهو ما يؤكد ان اعلان الرئيس مبارك ببدء برنامج لبناء عدد من المحطات النووية لتوليد الكهرباء جاء فى الوقت المناسب لان التنمية المستدامة تعنى الوفاء باحتياجات الاجيال الحالية دون الاخلال باحتياجات الاجيال اللاحقة.

وينوه الى انه اذا كان ارتفاع التكلفة الاستثمارية وانخفاض تكلفة التشغيل قد وقف فى الماضى عقبة على خريطة الاستفادة من مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة فإن ما شهده العالم منذ تسعينيات القرن الماضى من تقدم واسع المدى فى تكنولوجيا استخدام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة يجعل هذه التكنولوجيات أمرا حيويا خاصة مع الزيادة السكانية الكبيرة والاهداف الطموح للتنمية.. لذلك فإن مبادرة الرئيس نحو دخول مصر عصر الطاقة النووية تعد خطوة استراتيجية هى الأولى فى تاريخ مصر الحديث فضلا عن انها نقلة غير مسبوقة فى تغيير خطة مصر فى توفير الطاقة المستقبلية لمواكبة التحولات الكبرى الدائرة على الساحة الدولية بصفة عامة وما تشهده الساحة المحلية بصفة خاصة.

ويقول الدكتور شريف الجبلى رئيس مجلس إدارة غرفة الصناعات الكيماوية ان مبادرة الرئيس مبارك باستخدام الطاقة النووية فى الانتاج السلمى مبادرة هائلة لاننا نعتمد بصفة أساسية على استخدام الغاز فى توليد الكهرباء ونستهلك نحو 60٪ من الغاز المصرى فى هذا الغرض.. فيما تشير الإحصاءات الى ان احتياطى مصر من الغاز يصل الى نحو 25 عاما فقط وهو ما يؤكد اننا أمام مشكلة خطيرة جدا وكان لابد من البحث عن بدائل لانتاج الكهرباء من مصادر غير «فانية» أو متجددة.

ويؤكد الجبلى ان الحل الوحيد الذى لا رجوع عنه هو استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية خاصة انتاج الكهرباء.

ويضيف رئيس مجلس إدارة غرفة الصناعات الكيماوية ان مبادرة الرئيس جاءت فى الوقت المناسب لأن بناء وتشغيل المحطات النووية لانتاج الطاقة الكهربائية يستغرق فترة ما بين 8 الى 10 سنوات على الأقل في حين ان احتياطى مصر من الغاز أخذ فى التناقص خلال الـ25 عاما القادمة مما يدلل على القرار الحكيم للرئيس مبارك والذى اتخذ فى الوقت المناسب.

ويؤكد الجبلى اننى تلقيت اعلان الرئيس مبارك بإنشاء عدد من المحطات النووية لانتاج الكهرباء وأنا فى خارج مصر ووجدت قبولا منقطع النظير من جانب المستثمرين الاجانب والذين اكدوا لى ان تلك المبادرة تمثل نقلة كبيرة غير مسبوقة فى تاريخ الاستثمار بمصر فضلا عن انها ميزة جديدة تضاف لأهم ميزات جذب الاستثمار.

ومن جانبه يرى عبدالله حلمى عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الكيماوية أن قرار الرئيس مبارك ببناء محطات نووية لتوليد الكهرباء قرار ايجابي لانه سيترتب عليه تحسن بيئة الاستثمار بمصر فضلا عن اعطاء مؤشرات ايجابية تؤكد ثبات سعر الطاقة بمصر.

ويضيف ان مبادرة الرئيس يمكن ان يطلق عليها «أمن الطاقة» حيث إنها تعطى دلائل قوية على استقرار المنشآت الصناعية خاصة المستهلكة للطاقة بكميات كبيرة لأنها قضت تماما على ندرة أهم عنصر من عناصر الاستثمار.

ويشير إلى اننا كنا فى انتظار تلك المبادرة منذ فترات طويلة.

ويؤكد حلمى على اننا كصناع ليس لدينا أى مانع فى أن نشارك فى دعم بناء تلك المفاعلات الجديدة حتى ولو بالتبرع بجزء لا يرد لأن مردود تلك المبادرة سوف يعود بالخير على مصر وعلى الأجيال القادمة .. كما أن نجاحها سينعكس ايجابيا على منشآتنا الصناعية لأنه لا يمكن أن نتصور بناء قاعدة صناعية قوية وقادرة على المنافسة فى ظل نقص فى الطاقة.

ويشير حلمى إلى أن تولى الرئيس مبارك المجلس الأعلى للاستخدامات السلمية للطاقة النووية يؤكد على جدية بل ونجاح تلك المبادرة لأن المجلس سيتولى وضع البرامج الدائمة التى تحقق أهداف الدولة فى تنمية تطبيقات الطاقة النووية فى الاغراض السلمية ودراسة الاتفاقيات المتعلقة بهذا النشاط وبرامج تأمين المنشآت النووية وهذا يحتاج إلى ديناميكية فى اتخاذ القرار.. ولن يتم ذلك إلا فى ظل رئاسة الرئيس مبارك للمجلس لأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية جزء من الاستراتيجية القومية للطاقة.

ويرى زكى بسيونى رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات المعدنية أن قرار الرئيس مبارك وضع مصر على الخريطة العالمية للدول المنتجة للكهرباء ضد المحطات النووية وكنا ننتظره منذ سنوات خاصة وأن مصادر الطاقة الاحتوائية «البترول - الغاز - الفحم» كلها مصادر ناضبة كما أننا لسنا ضمن الدول الغنية بهذه المصادر.

ويقول إن أمريكا بها نحو 103 مفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء وما يؤكد أن دخولنا هذا المجال سيعطينا ميزة نسبية جديدة لجذب الاستثمار لأن تكلفة إنتاج الكهرباء من محطات نووية أرخص من إنتاجها من المصادر الأخرى وهذا يبشر بأن أسعار الطاقة بمصر ستظل فى استقرار مما سينعكس ايجابيا على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى جانب تحقيق ميزات نسبية فى تكاليف المنتجات وهو ما يعد أحد أركان دفع التصدير للخارج.

ويشير بسيونى إلى أن الدول المتقدمة قطعت شوطا كبيرا فى هذا الاتجاه وإعلان الرئيس مبارك يضعنا فى عداد الدول التى تتمتع بالاستقرار فى مجال الطاقة.

ويؤكد حسن راتب رئيس جمعية مستثمرى شمال سيناء أن الطاقة أصبحت عنصرا حاكما من أهم العناصر فى أى دولة فضلا عن أن أسعار البترول والغاز أخذت فى طريقها للصعود بصورة غير مسبوقة لذلك فإن البحث عن بدائل الطاقة لم يعد نوعا من أنواع الرفاهية بل أصبح ضرورة ملحة لأنه أهم مورد من موارد التنمية لذلك فإن مبادرة الرئيس مبارك نحو البدء فى بناء محطات نووية لإنتاج الكهرباء خطة مهمة فى تاريخ مصر لأنها ستفتح آفاقا أوسع أمام الاستثمار سواء أكان محليا أو أجنبيا.

ويضيف أن الطاقة النووية قوية ولها فاعليتها وآثارها.. ولذلك فإن المبادرة بمثابة قيمة مضافة جديدة للاستثمار بمصر.. خاصة وأن الطاقة النووية ليست من الطاقات الماضية الآخذة فى التناقص.

ويتفق محمد المنوفى رئيس جمعية مستثمرى 6 أكتوبر فى أن إعلان دخول مصر عصر الطاقة النووية قرار حكيم من الرئيس مبارك وعلى الرغم من دخول المحطات النووية مرحلة إنتاج الكهرباء بعد 8 أو 10 سنوات إلا أن ذلك أعطى مؤشرات ايجابية مطمئنة للمستثمرين تجاه أسعار وتوافر الطاقة فضلا عن عدم الخوف من ندرة الطاقة أو نفادها.

ويقول المنوفى إن المبادرة خطوة جريئة من شأنها جذب استثمارات واعدة لمصر خاصة فى صناعات الاسمنت والاسمدة والالومنيوم.. وغيرها من الصناعات المستهلكة للطاقة بشكل كبير لأن دخول مصر هذا المجال وتوافر الطاقة سيجعل مصر بيئة خصبة ومواتية للدخول فى هذه الصناعات.

ويضيف المنوفى أن هناك آثارا ايجابية مباشرة مرتبطة بهذه المبادرة.. وهى عمليات التشغيل والبطالة والتصدير.. فالاستثمارات التى سيتم جذبها لمصر نتيجة اضافة ميزة نسبية جديدة للاستثمار بمصر ستوجد فرص عمل واعدة وحقيقية نتيجة الاستثمارات الجديدة فضلا عن أن استقرار أسعار الطاقة بمصر نتيجة توافرها وفى ظل ارتفاع الاسعار العالمية للطاقة سيعطى منتجاتنا ميزة تنافسية وهو ما سيدفع صادراتنا.

الاسواق الخارجية.. خاصة وأن الصناعة المصرية تتبع نظم الجودة التى تتطلبها الاسواق العالمية.

ويرى نهاد رجب رئيس المجلس التصديرى للتشييد والاستشارات الهندسية أن العالم يشهد نقصا كبيرا فى الطاقة كما أن ارتفاع أسعار البترول والغاز سيدفع المجتمع المتقدم لتوجيه استثماراته إلى الطاقة البديلة ومنها الطاقة النووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها من المصادر البديلة.

ويؤكد أن كل تلك التداعيات تكشف أهمية مبادرة الرئيس مبارك لدخول مصر هذا المجال.. خاصة وأن مصر بها كفاءات فى هذا المجال وللأسف الشديد يعملون فى الخارج ولم تستفد منهم.

ويضيف رجب أن القرار يحترم الأجيال القادمة ويحمى حقوقهم وهى مبادرة حكيمة فضلا عن أنه سيترتب عليها تدعيم القاعدة الصناعية المصرية.

ويوضح رئيس المجلس التصديرى للتشييد أنه سيترتب على المبادرة فى المستقبل تقليل استخدام الغاز فى إنتاج الكهرباء وتعظيم القيمة المضافة منه عن طريق استخدامه فى صناعة مثل السماد بدلا من استخدامه فى إنتاج الكهرباء.. وبالتالى نستطيع بناء صناعات قوية تعمل على ايجاد فرص عمل ومن خلالها نصدر منتجاتنا للخارج.. أو طرح المنتجات فى السوق المحلية بدلا من الاستيراد من الخارج فى كلتا الحالتين ستحقق مصر قدرات كبيرة وهو ما سيحقق نتائج ايجابية على جميع المستويات.

ويشيد حسين العجيزى عضو مجلس إدارة جمعية مستثمرى السادات بمبادرة الرئيس مبارك نحو إنتاج الكهرباء من المحطات النووية مؤكدا أنه آن الأوان للبحث عن مصادر بديلة للطاقة.

ويقترح العجيزى أن يتم عمل اكتتاب عام من خلاله يمكن أن يساهم رجال الأعمال فى تمويل بناء تلك المحطات لأنها ستسهم بفاعلية كبيرة فى تحقيق استقرار وتوافر الطاقة وبما سيضيف ميزة نسبية جديدة لمصر فى الوقت الذى تعد أسعار الطاقة لدينا منافسة عالميا إذا ما قورنت بدول أخرى.

زكى بسيونى:
أمريكا بها 103 مفاعلات نووية لانتاج الكهرباء

تكلفة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المختلفة

نوع محطة التوليد	التكلفة طبقا لبيانات عام 1998 (سنت / ك و س)	التكلفة طبقا لمستجدات عام 2005 (سنت / ك و س)
محطة تستخدم البترول	5,5	11,0
محطة تستخدم الغاز الطبيعى	4,2	8,6
محطة تستخدم الفحم	4,2	8,5
محطة تستخدم الطاقة النووية	3,0	4,5
محطة تستخدم طاقة الرياح	6,8	6,8
محطة تستخدم الطاقة الشمسية الضوئية	27,4	13,8
محطة تستخدم الطاقة الشمسية الحرارية	21,0	11,5

□ احصائية تكشف ان الطاقة النووية هى الأرخص بين أنواع الطاقات المختلفة